

## النفط الكويتي يرتفع إلى 65.12 دولار

برنت 12 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 64.28 دولار كما انخفض سعر برميل النفط الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط أربعة سنتات ليصل إلى مستوى 58.09 دولار.

وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط أمس بفعل تجدد المخاوف بشأن حرب التجارة الأمريكية الصينية. وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 96 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليلعب 65.12 دولار أمريكي مقابل 64.16 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

## يتنافسان على الموارد المالية بحصة 450 مليار دولار لكل منهما

# «الشمال» الدولة لا يمكنها تحمل كافة مشروعات «الشمال» و«الجنوب»



حركة مرور أو تسمية شوارع أو بيئة «جون الكويت» أو مواجهة التزوير في كل شيء تقريباً، وغيرها، يتطلب من الإدارة العامة اكتساب ثقة بمواجهة صحيحة لتلك التحديات الصغيرة، حتى يثق ويدعم الناس توجهاتها لمواجهة التحديات الكبرى.

الأخريين لنا غير مشجعة على مستوى المشروعات الصغيرة، والعزوف سيكون أكبر على مستوى المشروعات الضخمة. وتبقى الحاجة ماسة لتغيير النهج التنموي، فالبلد تفقد خياراتها بمرور الزمن، ولكن العجز عن إدارة مطار أو ميناء أو

الضرر ومكلف جداً في زمن الرخاء المالي، وفي زمن ندرة الموارد، يستحيل تحقيق أي تقدم ما لم تكن موجهته أولوية. ونظرة على إندثار مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الكويت للسنوات الخمس الفائتة، ربما تكون كافية لتأكيد أن نظرة

الذي أقر المضي في المشروع، هو نفس مجلس الوزراء الذي أقر إستراتيجية «مؤسسة البترول الكويتية»، وبينما يتبنى مشروع الشمال هدف تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، يتبنى مشروع الجنوب الإرتقاء يومياً بحلول عام 2040. والمشروعان تحت سلطة نفس مجلس الوزراء، أهدافهما متناقضة تماماً، ويتنافسان على موارد الدولة المالية بحصة 450 مليار دولار أمريكي لكل منهما أو 900 مليار دولار أمريكي لكليهما، ويتنافسان على إغراء المستثمر المحلي والأجنبي وإقناعه بتفوق جاذبية وجدوى هدف كل منهما، والبلد لا تتحمل تكاليف المشروعين، ولابد أن أحدهما تحدي ثالث هو تحدي البيئة العامة الحاضرة للعمل، فالكويت تتحدر في ترتيبها ضمن تصنيفات الفساد، والفساد شديد

لا بد من مواجهة نواقص المشروع، وأملتها كثيرة. فالمشروع، وفق فهمنا، يتبنى هدف لا يدعمه أي أساس على أرض الواقع، وهو مستدامة بإنتاجية تماثل إنتاجية العمالة السنغافورية، وهو أمر طيب، ولكن، لم تذكر الأدبيات المنشورة حول المشروع، السبيل إلى الإرتقاء بإنتاجية العامل الكويتي إلى ذلك المستوى، فالأساس في الإرتقاء هو نظام التعليم، وقيم العمل، والتنافسية على الوظيفة في بيئة العمل العامة، وتلك كلها مفقودة، فالتعليم ردي، ووسيلة القياس هي الشهادة، أي شهادة، ومعظمها بمستوى هابط أو حتى مزور، وقيم العمل أمام تكس البطالة المقنعة لا تتعدى بصمة حضور وإنصاف، والتنافسية في معظمها تنحصر في القدرة على توفير أقوى واسطة. تحدي آخر هو، أن نفس مجلس الوزراء

قال تقرير الشمال الأسبوعي الصادر عن المنطقة الاقتصادية الشمالية: بتاريخ 2019/09/09، أقر مجلس الوزراء الكويتي مشروع قانون إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية، وهو المشروع الأساس في رؤية «كويت جديدة 2035»، وتكرر باننا ندعم أي رؤية أو مشروع يحاكي المستقبل، وتحديداً خلق ما يكفي من فرص عمل مواطنة مستدامة، ويسعى إلى تحقيق تحول جوهري في اتجاه خفض التدرج من اعتماد البلد شبه كامل على تصدير النفط الخام، وخلق مصادر بديلة مستدامة للدخل. وحتى لا يتحول إقرار مشروع القانون إلى كل الإنجاز، ثم تسير الأمور على أرض الواقع باتجاه معاكس تماماً، كما حدث مع كل مشروعات التنمية السابقة، وكما حدث مع كل المشروعات الجزئية ضمنها مثل، خدمات التعليم والصحة والبنى التحتية وحتى إدارة المرافق مثل المطار والميناء،

## انخفاض مساهمة الأجانب في البنوك الكويتية إلى 1.3 مليار دينار



ذكر تقرير الشمال الأسبوعي الصادر بخصوص مكليات الأجانب في بورصة الكويت: لا نملك أرقام حديثة للمكليات في كل الشركات المدرجة في بورصة الكويت، لذلك لا بأس من إعتناء مؤشر رئيسي لتلك التداولات التي تنشر مرة واحدة أسبوعياً وخاص بملكية الأجانب في البنوك الكويتية وهي بيانات تنشر على موقع «بورصة الكويت» آخريوم من كل أسبوع ومصدرها «بنك الكويت المركزي». ونعتقد أن قطاع المصارف هو القطاع الأهم في إستقطاب الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ونعتقد أن تحليل تداولاته يكفي لمعرفة سلوكيات تلك التداولات مع ضرورة الحذر دائماً من مفاجآت غير سارة. وتشير البيانات المنشورة حول سلوكيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في بورصات العالم الناشئة في شهر أغسطس الفائت، إلى حركة تسجيل قدرات قيمتها بنحو 14 مليار دولار أمريكي، وحدث ذلك بسبب عملية تصحيح كبيرة طالت بورصات العالم الرئيسية آنذاك. وقرار التسجيل لتلك الاستثمارات قد يأتي دون تحليل، فالمحافظ

ومعظم الإرتفاع في القيمة جاء بسبب أداء البورصة الموجب، ومعها إرتفعت قليلاً نسبة مساهمة الأجانب في كل القطاع إلى نحو 8.0%. ويتاريخ 18 سبتمبر 2019، انخفضت بشكل ملحوظ القيمة المطلقة لمساهمة الأجانب إلى نحو 1.311 مليار دينار كويتي أي فاقدة نحو 11.9% من قيمتها، ولكن إرتفعت مساهمتهم النسبية قليلاً إلى نحو 8.07%. بما يعني أنهم احتفظوا بمعظم استثمارهم في بورصة الكويت رغم انخفاض الأسعار كما في الرسم البياني المرفق. وربما يعني ذلك أن تقديريهم للمخاطر على البنوك المدرجة في بورصة الكويت كان أقل من تقديريهم لمخاطر الأسهم في البورصات الناشئة الأخرى.

## «أسواق المال» تقطع أشواطاً هامة في استكمال هيكل الحسابات المجمعة



نتائج هذا الاستطلاع والتوجهات التي سيتم اتباعها في الوقت الراهن لإستيفاء المتطلبات اللازمة والمتمثلة بتعديدات اللائحة التنفيذية، وقواعد الشركة الكويتية للمقاصة، وقواعد بورصة الكويت، وما ينتج عن ذلك من تغيير في إجراءات وأنظمة أسواق المال على أن جميع التغييرات المقترح عملها سيتم استكمالها قبل الموعد المحدد في نوفمبر 2019. على أن تقوم MSCI بمراجعة ما سيتم إنجازه بهذا الشأن لإصدار قرارها النهائي في ديسمبر 2019. ولا يفوت هيئة أسواق المال بهذه المناسبة أن تشيد بتعاون شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة وللصفاة وشركائهم في منظومة أسواق المال ودورهم الفعال والحاسم في إنجاح توجهاتها ذات الصلة بتطوير بصيرة التحويلات المتظومة، وتشديد في الوقت ذاته بتعاون كافة الجهات الإستشارية والمعنية بتطبيق تلك الممارسات لما قدمته من آراء ومقترحات من المنتظر أن تشكل أحد أسس نجاح تطبيقها.

تتفياً لما أعلنته هيئة أسواق المال بتاريخ 2019/06/18 عن خططها لتوفير هيكل الحسابات المجمعة Omnibus، وتقابل عمليات الحساب الواحد Account Same NIN» للمستثمرين الأجانب، فقد قامت الهيئة بالتعاون مع شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة في يوليو الماضي بالتواصل مع 155 طرفاً من الجهات الأجنبية المعنية والمهتمة باستخدام هيكل الحسابات المجمعة Omnibus» وتقابل عمليات الحساب الواحد Account Same NIN» وذلك لاستطلاع آرائهم حول التغييرات المقترح عملها على اللائحة التنفيذية وقواعد الشركة الكويتية للمقاصة نتيجة توفير هاتين الأليتين للمستثمرين الأجانب، والوقوف على مقترحات هذه الجهات بشأن آلية التطبيق التي تساعد في التوصل إلى التوافق المتشودة جراء ذلك، وفي تاريخ 2019/09/05 أعلنت الهيئة عن

## برعاية سامية وبتنظيم من بنك الكويت المركزي الفيصلي: «بوكي» مشاركاً في المؤتمر المصرفي العالمي



محمد الفيصلي

تقديم خدماته باستخدام كافة أنواع التكنولوجيا الحديثة المتطورة التي تلائم كافة الشرائح والمستخدمين بما يحقق التميز في طرح الخدمات المتكررة التي تتماشى مع سرعة الحياة الحديثة يعزّن من فرص التواصل مع المدراء التنفيذيين من صناعة الخدمات المالية. وكشف الفيصلي عن خطة تطبيق «بوكي» المستقبلية التي بدأت فعلياً في التوسع إقليمياً عقب تحقيق النجاح المتميز لعملائه في السوق المحلي الكويتي، لافتاً إلى أن تطبيق «بوكي» يقدم خدمة دفع الكتروني شامل ويوفر حلول رقمية مبتكرة لتلبية احتياجات الشركات والعملاء بأساليب دفع سهلة، سريعة وآمنة. وأوضح أن صناعة الخدمات المالية العالمية تمر بمرحلة تحويلية مدفوعة بالتكنولوجيا وتغيير توقعات العملاء، مما يعزّن مساعي الشركات الناشئة لإيجاد فرص وحلول لتجاوز الطرق

أعلن تطبيق «بوكي» لخدمة الدفع الإلكتروني الشامل «عن المشاركة في المؤتمر المصرفي العالمي «صياغة المستقبل» تحت رعاية صاحب السمو أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وبتنظيم من بنك الكويت المركزي. وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لتطبيق «بوكي» لخدمة الدفع الإلكتروني الشامل «محمد الفيصلي» أن مشاركة التطبيق في مثل ذلك الحدث التخصصي يأتي تماشياً مع التطورات التكنولوجية الحديثة وتعزيزاً من الموقع للتعرف عن كثر على أحدث المبتكرات والتقنيات المالية التي باتت تشكل عصب الخدمات المالية في العالم. وأضاف الفيصلي في بيان صحفي أن عمليات الدفع الإلكتروني والتعامل المصرفي عبر المنصات الإلكترونية وعبر تطبيقات الهاتف والألواح الذكية أتاح

## 15.812 مليار دينار إيرادات مقدرّة للسنة المالية الحالية



جملة المصروفات -الفعلية وما في حكمها- نحو 5.156 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1.031 مليار دينار كويتي. ورغم أن النسبة تذهب إلى خلاصة ماودها أن الموازنة في نهاية الشهر الخامس من السنة المالية الحالية، قد حققت فائضاً بلغ نحو 2.203 مليار دينار كويتي، قبل خصم الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض مع نهاية السنة المالية يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه ما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور السبعة القادمة، مع احتمال أن يتحول إلى عجز إن استمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي، وتكرر زيادة المصروفات الفعلية عن إعتامات المصروفات المقدرة في الموازنة، وتلك سابقة حدثت في السنة المالية الفائتة.

المالية الحالية 2020/2019، وتم تحصيل ما قيمته نحو 583.033 مليون دينار كويتي إيرادات غير نقطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 116.607 مليون دينار كويتي، وبما نسبته نحو 92.1% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 65.9 دولار أمريكي خلال الشهور الخمسة الأولى من السنة

ورد في تقرير الشمال الأسبوعي تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة - أغسطس 2019: تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة للغاية شهر أغسطس 2019 والمشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2020/2019، قد بلغت نحو 7.359 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 46.5% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها وبالباقي نحو 15.812 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النقطة الفعلية حتى 2019/08/31، نحو 6.776 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 48.9% من الإيرادات النقطة المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها وبالباقي نحو 13.863 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 92.1% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 65.9 دولار أمريكي خلال الشهور الخمسة الأولى من السنة

## «برقان»: صافي الأرباح 45.58 مليون دينار



نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 11.18 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 12%، وصولاً إلى نحو 81.95 مليون دينار كويتي بعد أن كان عند نحو 93.13 مليون دينار كويتي،

جاء في تقرير الشمال الأسبوعي عن نتائج بنك برقان - النصف الأول 2019: أعلن بنك برقان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 45.58 مليون دينار كويتي، بانخفاض قدره نحو 5.44 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 10.7%. مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018 والبالغ نحو 51.02 مليون دينار كويتي. ويعود السبب في انخفاض الأرباح الصافية للبنك، إلى انخفاض إجمالي التشغيلية بقيمة أعلى من انخفاض إجمالي المصروفات التشغيلية، ويأتي هذا الانخفاض في الأرباح الصافية بالرغم من انخفاض جملة الخصصات بنحو 10.41 مليون دينار كويتي أو بنحو 39.2%. وانخفض الأرباح التشغيلية للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 16.86 مليون دينار كويتي أو بنسبة 20%، وصولاً إلى نحو 67.32 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 84.17 مليون دينار كويتي. وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 22.84 مليون دينار كويتي أي بنسبة 16.4%. حين بلغ نحو 116.32 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 139.16 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك